

نجاعة الأنظمة التحفيزية المكرسة بموجب قانون الاستثمار 22-18 The effectiveness of the incentive systems enshrined in accordance with the investment law 22-18

ط/د عبدالرحيم بسام *

المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)

bassam.abderrahim@cu-tipaza.dz

مخبر : المؤسسات الدستورية والنظم السياسية

تاريخ إرسال المقال: 2024-07-17 تاريخ قبول المقال: 2025-01-03 تاريخ نشر المقال: 2025-01-15

المخلص: في إطار إرساء دعائم لبناء اقتصاد متوازن، وفي سبيل إبعاد منظومة الاقتصاد الوطني عن مخاطر تقلبات أسعار البترول، عمد المشرع الجزائري إلى إحداث تغييرات متوالية على المنظومة القانونية والمؤسسية الخاصة بالاستثمار، من خلال تكريس الاستثمار دستوريا، فضلا عن مصادقته على عدة اتفاقيات دولية، ناهيك عن تعديله لقانون الاستثمار، خصوصا الإصلاحات العميقة التي جاء به قانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، والذي تضمن أحكامه إقرار مجموعة من الآليات لتحسين مناخ الأعمال وجذب رأس المال الأجنبي، وكذا تعزيز الضمانات القانونية لحفظ حقوق المستثمرين الوطنيين والأجانب، بالإضافة إلى تكريسه لثلاثة أنظمة تحفيزية: النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل.

الكلمات المفتاحية: الأنظمة التحفيزية، الاستثمار، المستثمر، المزايا، نظام المناطق، نظام القطاعات.

Abstract: In the context of laying the foundations for building a balanced economy, and in order to protect the national economic system from the risks of oil price fluctuations, the Algerian legislator made successive changes to the legal and institutional system related to investment, by enshrining investment constitutionally, in addition to ratifying several international agreements, not to mention Its amendment to the investment law, especially the profound reforms brought about by Law 22-18 related to investment, whose provisions included approving a set of mechanisms to improve the business climate and attract foreign capital, as well as strengthening legal guarantees to preserve the rights of national and foreign investors, in addition to devoting three incentive systems: the system The incentive system for priority sectors, the incentive system for areas to which the state attaches special importance, the incentive system for investments of a structured nature.

Keywords: incentive systems, investment, investor, benefits, region system, sector system.

المقدمة:

يحظى موضوع الاستثمار وتحسين مناخه بمكانة متميزة ضمن توجهات صناع السياسة الاقتصادية، كما يتربع على سلم أولويات سياسات دول العالم الثالث لما يلعبه من دور في تحقيق الأمن الاجتماعي¹.

ودعما منها لهذا الاتجاه وسعيا منها للحاق بركب النظم الاقتصادية المتطورة، عكفت الدولة الجزائرية على توجيه جهودها لتكريس قواعد الاقتصاد الحر، وتحرير التجارة الخارجية وذلك بموجب اتفاقيات أبرمتها مع صندوق النقد الدولي²، بعد النتائج الوخيمة التي سببتها السياسة الاشتراكية القائمة على احتكار الدولة لقطاع الاستثمار، من خلال الشروع في إصلاحات عميقة على المنظومة الاستثمارية بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحر (تشجيع حرية المنافسة، تحسين مناخ الأعمال، الاستقرار التشريعي، حسن استقبال رؤوس الأموال، وضع ضمانات عملية،...)³.

غير أن الأثر السلبي الذي خلفه انهيار أسعار النفط العالمية منتصف سنة 2014، على معدل النمو الاقتصادي، دفع بالدولة الجزائرية إلى تعديل وإصلاح منظومتها الاقتصادية، بغية توسيع وتنويع مصادر الدخل، والتحرر من الاعتماد الكلي على عائدات المحروقات لتمويل مشاريعها التنموية من خلال الأحكام المتضمنة في قانون 09-16⁴ المتعلق بالاستثمار.

والحقيقة أن زيادة اهتمام المشرع الجزائري بتنظيم الاستثمار جاء استجابة للمقاربة الاقتصادية البحتة المبتناة من طرف الدولة الجزائرية، والقائمة على وجوب التحرر من اقتصاد الرق، حيث تجلّى ذلك من خلال التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020⁵.

وقصد إنزال هذه التوجهات والخيارات الدستورية أرض الواقع صدر قانون 18-22 المؤرخ في 24 جويلية 2022⁶ المتعلق بالاستثمار⁶، وأتبعه بالمراسيم التطبيقية له، مستحدثا أنظمة تحفيزية

¹ - حسان نوفل، التحكيم في منازعات الاستثمار، ب/ط، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 10.

² - بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 181-182.

³ - عبيط محند واعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، ب/ط، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 10.

⁴ - قانون رقم 09-16 مؤرخ في 3 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 43 صادر بتاريخ 2016/08/23، ملغى بموجب المادة 40 من قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 50 صادر في 28 يونيو سنة 2022.

⁵ - تنص المادة 61 من الدستور الجزائري لسنة 2020 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2020، جريدة رسمية عدد 82 على أن: "تسهر الدولة على تحرير التجارة والاستثمار، وان المقاول مضمونة، وتبارس في إطار الهقتضيات القانونية".

⁶ - قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع السابق.

تنواء مع السياسة الاقتصادية للدولة وخطتها التنموية⁷، وذلك من خلال إقرار مزايا ومساعدات مالية بحسب أهمية القطاع المستثمر فيه وموقعه الجغرافي.

وتهدف هذه الأنظمة المستحدثة الى توجيه المستثمرين نحو القطاعات ذات الأولوية، وتحفيزهم للاستثمار في المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، بالإضافة الى ذلك تحدد القواعد التي تنظم حقوق المستثمرين والتزاماتهم.

يعتبر موضوع البحث من المواضيع الهامة في وقتنا الحاضر، خصوصا في ظل توجه الجزائرية نحو اعتماد مقاربة اقتصادية بحثه، والذي يحتاج إلى شرح وتفصيل خاصة مع حداثة نصوص قانون الاستثمار والعقار الاقتصادي، وهي الأسباب الدافعة لاختيار الموضوع، والذي سنحاول من خلاله دراسة فعالية الأنظمة التحفيزية المكسرة بموجب قانون الاستثمار 18-22 في تأهيل منظومة الاستثمار، وإدخالها إلى دائرة الحركة الاقتصادية.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الأنظمة التحفيزية المكسرة بموجب قانون 18-22

في تسريع العملية الاستثمارية؟

في سبيل الإجابة على هذه الإشكالية، اتبعنا منهجا وصفيا لاستعراض السياق النظري للموضوع، مع الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية الخاصة بالأنظمة التحفيزية المكسرة في قانون الاستثمار، قصد الإجابة عن كل التساؤلات المطروحة حول الموضوع، وهذا من خلال التعرض للنقاط الأساسية التالية:

– أولا: تكريس نظام تحفيزي خاص بالقطاعات ذات الأولوية (نظام القطاعات).

– ثانيا: ايلاء بعض المناطق أهمية خاصة (نظام المناطق).

– ثالثا: تفضيل الاستثمارات المهيكلية (نظام الاستثمارات المهيكلية).

أولا: تكريس نظام تحفيزي خاص بالقطاعات ذات الأولوية (نظام القطاعات)

ترتكز السياسة الخاصة بالاستثمار في الجزائر على آليات وأنظمة حددتها قوانين الاستثمار، تنوعت بين تكريس ضمانات متعلقة بحقوق المستثمر (ضمان مبدأ المساواة وحرية الاستثمار، ضمان تحويل رأس المال والعائدات الناجمة عنه، ضمان ملكية المستثمر وحماية حق الملكية الفطرية، ضمان الأمن القانوني⁸)، وكذا استحداث مجموعة من الأنظمة التحفيزية، من بينها استحداث نظام تحفيزي خاص بالقطاعات ذات الأولوية، والتي حلت محل نظام النشاطات المعمول بها بمقتضى قانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار⁹.

⁷ - الكاهنة أرزيل، نظرة حول قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 02، سنة 2022، ص 47.

⁸ - عبيوط محند واعي، المرجع السابق، ص 12.

⁹ قانون رقم 09-16 مؤرخ في 3 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، المرجع السابق.

هذا وقد حددت المادة 26 من القانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار¹⁰ القطاعات التي توليها الدولة أهمية خاصة والمتمثلة في: قطاع المناجم والمحاجر، قطاع الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، القطاع الصناعي، القطاع الخدماتي وقطاع السياحة، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

1-قطاع المناجم والمحاجر

نجم عن تبني الدولة الجزائرية للنهج الاشتراكي القائم على احتكارها للقطاعات الإستراتيجية ومن بينها قطاع المناجم¹¹، تبعات وخيمة على الاقتصاد الوطني¹²، مما دفعها لمراجعة منظومتها القانونية من خلال اعتمادها على قواعد الاقتصاد الحر، بفسحها المجال أمام المستثمرين الخواص لولوج قطاع المناجم عبر آلية الترخيص الإداري المسبق (خصوصة التسيير)، ويتم ذلك بمنح تراخيص إدارية متمثلة في سندات ورخص منجمية استحدثتها القانون رقم 10-01¹³.

ويعكس التوجه نحو تكريس نظام تحفيزي خاص بقطاع المناجم في قانون الاستثمار الجديد، تجسيد إستراتيجية السلطات العمومية في النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال استغلال أمثل للثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر¹⁴.

2-القطاع الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالسيادة الوطنية، لأجل ذلك عكفت السلطات الجزائرية على وضع

قطاعي الفلاحة والصيد البحري في صلب سياساتها الاقتصادية، من خلال اقراره المجموعة من المزايا والتحفيزات في قانون الاستثمار الجديد، يستهدف منها توسيع دائرة الاستثمار في القطاعين.

2-1 القطاع الفلاحي

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية¹⁵، لأجل ذلك كرست الدولة الجزائرية مجموعة من الآليات للنهوض به، وتفعيل دوره ليسهم في تحقيق الأمن الغذائي من جهة، ومن جهة أخرى لتثمين الأرض والموارد الفلاحية.

¹⁰ - أنظر المادة 26 من القانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع السابق.

¹¹ - عرفت المادة 04 من القانون رقم 05-14 المؤرخ في 24 فبراير سنة 2014 يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية عدد 18 مؤرخة في 30 مارس 2014: "يقصد في مفهوم هذا القانون أرضية المنجم مساحة أرضية تشمل كل المنشآت السطحية للاستغلال المنجمي وتمثل لاسيما في منشآت الاستخراج، ومعالجة الخامات المعدنية والورشات وحظيرة العتاد والمصالح العامة والإدارية ومساحات المستودعات"

¹² - بن الحاج زهية، ضبط قطاع المناجم في الجزائر، رسالة لنيل دكتوراه الطور الثالث ل م د في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2021، ص 10.

¹³ - القانون رقم 10-01 المؤرخ في 03 جويلية 2001، المتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 35، المؤرخة في 04 يوليو سنة 2001، ملغى بموجب قانون 05-14 يضمن قانون المناجم، مرجع سابق.

¹⁴ - أنظر المادة 26 من القانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع السابق.

وقد صدر قانون رقم 16/08 مؤرخ في 3 غشت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي¹⁶، ليكرس العديد من المبادئ التي يقوم عليها القاطع الفلاحي، باعتباره سياسة ضم الأراضي والمحافطة عليها، مبدأ التعاون الفلاحي، والنظام التعاضدي،،،، وتبني نمط الامتياز كأسلوب حصري لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الوطنية الخاصة من خلال الأحكام التي جاء بها قانون 03-10 مؤرخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة¹⁷، واعتماد الحكومة عدة برامج إصلاحية¹⁸.

والهدف من تكريس قانون الاستثمار الجديد لنظام تحفيزي خاص بقطاع الفلاحة ومنحه الأولوية عن باقي القطاعات، هو توسيع مجالات الاستثمار الفلاحي، والاستفادة من التقنية الأجنبية عبر آلية الشراكة، فضلا عن استغلال أمثل للمؤهلات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر¹⁹.

2-2- الصيد البحري وتربية المائيات

يعد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من النشاطات الاقتصادية والإستراتيجية المعول عليها في تحقيق التنمية، ومجالا هاما للتقدم بالنظر لما يوفره من مناصب شغل، ومصدرا لخلق الثروة ومؤشرا لقياس الازدهار الاقتصادي، وقد حاز القطاع في الجزائر اهتماما السلطات بالشكل الذي جعله مسارا جديدا ضمن الخطط الاقتصادية الحالية والمستقبلية²⁰، حيث تم تبني إستراتيجية التنمية المدمجة والمستدامة لاقتصاد الصيد البحري، من خلال الأحكام المتضمنة في القانون رقم 01-11 مؤرخ في 3 يوليو سنة 2001 يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات²¹، والذي كرس مبدأ اعتماد القطاع على دعم الدولة، كما جاء المخطط الوطني لتطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات مع آفاق سنة 2025 المعتمد من طرف مجلس الوزراء في 2007، ليدعم تنمية نشاطات صيد الأسماك عن طريق إستراتيجية

¹⁵ - سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2007، ص 68.

¹⁶ - قانون رقم 16-08 مؤرخ في 08 غشت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية عدد 46، صادر في 10 غشت 2008، المعدل والمتمم.

¹⁷ - قانون رقم 03-10 مؤرخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، الجريدة الرسمية عدد 46 صادر في 18 أوت 2010، معدل ومتمم.

¹⁸ - جيلالي بلحاج، عقد الامتياز الفلاحي في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم القانون، جامعة مولود معمري 2021، ص 10.

¹⁹ - بوعريوة ربيع، مداخله بعنوان، "أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، يومي 24 و25 ماي 2017، ص 03.

²⁰ - مواعي بحرية، تواتي خديجة، نشاط الصيد فرصة للاستثمار وإحداث تنمية محلية-ولاية مستغانم نموذجاً-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد عدد 18، العدد 28 سنة 2022، ص 398.

²¹ - قانون رقم 01-11 مؤرخ في 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الجريدة الرسمية عدد 10 صادر في 2001، متمم بالقانون رقم 14-22 مؤرخ في 3 يوليو سنة 2022، الجريدة الرسمية عدد 48 صادر بتاريخ 17 يوليو 2022.

تهدف إلى توجيه الاستثمار نحو تطوير تربية الهائيات التي تعتبر أداة للاستغلال الجيد للمخزونات البحرية²².

3- قطاع الصناعة، الصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبيetroكيميائية

يعد القطاع الصناعي إلى جانب القطاعات الأخرى (قطاع الفلاحة، قطاع السياحة...) من بين أهم مرتكزات تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة، حيث أصبحت دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر تتسابق على تطويره لإحداث توازن في المنظومة الاقتصادية، كما تم إدراجه القطاع كمؤشر في قياس مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة²³.

ويعود الاهتمام بقطاع الصناعة في كل من قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار²⁴ وقانون رقم 17-23 مؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2023، يحدد شروط وكيفية منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لانجاز مشاريع استثمارية²⁵ لمجموعة من الاعتبارات، لعل أهمها هو إسهامه المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد وضعت الترتيبات اللازمة لتمكين المؤسسات الصناعية من تلبية احتياجات السوق من المنتجات، والاعتماد أكثر على القدرات الدولة الإنتاجية المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على التبعية نحو الخارج من خلال تقليص فاتورة الاستيراد والتوجه نحو التصدير، ناهيك عن ما توفره من مناصب شغل للبطلين²⁶، وهو ما انعكس الأحكام التي جاءت بها الفقرة الأولى من نص في المادة 2 من القانون 18-22²⁷.

4- نشاطات الخدمات والسياحة

يلعب القطاع السياحي دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية، وقد الجزائر هذا القطاع باهتمام بالغ، من خلال قانون الاستثمار الجديد، أين حظي القطاع بنظام تحفيزي يسمح للمتدخلين (قطاع الخدمات، نشاطات السياحة) من تأهيل المنظومة السياحية.

²² - مواعي بحرية، تواتي خديجة، المرجع السابق، ص 399.

²³ - مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 97.

²⁴ - قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع السابق.

²⁵ - قانون رقم 17-23 مؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2023، يحدد شروط وكيفية منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لانجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية عدد 73 صادر في 16 نوفمبر سنة 2023.

²⁶ - ساعو باية، القطاع الصناعي: المشاكل والحلول، مجلة معارف السنة الثانية عشر، العدد 12 جوان 2017، ص 75.

²⁷ - أنظر المادة 02 من القانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع السابق.

1-4 نشاط الخدمات

تعدد أسباب توجه الاقتصاديات الحديثة نحو الاستثمار في قطاع الخدمات، لعل أهمها هو احتضان القطاع لنسبة عالية من العمالة، بالإضافة إلى تدخل الأخير في النسيج الصناعي والإنتاجي، فضلا عن إسهامه في جذب الاستثمار الأجنبي.

والجزائر من بين الدول التي تبنت هذا الخيار الاقتصادي، من خلال الأحكام المتضمنة في القانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار²⁸، بوضعها للآليات الكفيلة بالحق بالتطور الذي شهده هذا النشاط على المستوى الدولي، بالإضافة إلى إبرامها لمجموعة من الاتفاقيات الدولية، من أهمها اتفاق المنظمة العالمية للتجارة المتعلق بالتجارة في الخدمات²⁹.

والحقيقة أن تكريس الدولة الجزائرية لنظام تحفيزي الاستثمار خاص بهذا النشاط أملتته تطورات الساحة الاقتصادية الدولية، وكذا المتطلبات الاجتماعية المحلية (توفير منتجات للمستهلك الجزائري، جذب رؤوس الأموال، التقليل من معدلات البطالة، إدخال العملة الصعبة...)، فضلا عن التوجه الاقتصادي العام من الأنشطة الصناعية إلى الأنشطة الخدمية التي تعرف ارتفاعا في الطلب عليها، كالخدمات الصحية، الخدمات المصرفية والمالية، خدمات النقل،...³⁰.

2-4 القطاع السياحي

تشغل السياحة حيزا كبيرا في أجندة السياسات العامة لكل الدول، بغض النظر عن طبيعة مستواها الاقتصادي، ونتيجة لأهميتها سعت الدول سيما تلك التي تحوز على مقومات جذب سياحية طبيعية تاريخية وإلى الاستثمار فيه، وجعل القطاع السياحي يسهم في توفير مناصب الشغل، ويوفر العملة الصعبة.

وفي هذا السياق اتجهت إرادة المشرع الجزائري من خلال أحكام قانون الاستثمار الجديد لوضع النشاط السياحي ضمن النشاطات ذات الأولوية، ووضع التدابير الكفيلة بتحقيق مردودية قصوى، من خلال استغلال أمثل للمؤهلات التي تزخر بها الجزائر.

5-الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة

تملك الجزائر إمكانيات طاقوية هامة ومتنوعة بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة، غير أن تسارع الوضعية الطاقوية في العالم يضع الجزائر أمام محاور تحكيم كثيرة في مجال سياساتها المتعلقة بإنتاج الطاقة، خصوصا بعد بداية العد العكسي للاحتياطي من الطاقة الأحفورية، فالنتائج الاستشرافية للطاقة في الجزائر تشير إلى أن أمنها الطاقوي بات مهددا، كما أنها لم تأخر بعين الاعتبار مقتضيات الاستدامة، خاصة في ظل تزايد الاستخدام غير المدروس لتمويل برامج التنمية، وتلبية

²⁸ -قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع السابق.

²⁹ -بوصالح سفيان، بوثلجة عبدالناصر، دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الرابع، ص 81.2007.

³⁰ -مراد اسماعيل، رديف مصطفى، الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات على المستوى الدولي والمحلي، مجلة مبلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04 العدد الأول، 2018، ص 500.

المجلد: 11	العدد: 01	السنة: جانفي 2025 م- رجب 1446 هـ	ص: 290 - 306
الاحتياجات البشرية (سلوكيات استهلاكية غير مستدامة)، ناهيك عن التدهور المناخي والآثار السلبية على البيئة ³¹ .			

وفي هذا السياق خطت الدولة الجزائرية خطوات جريئة بالانتقال تدريجيا نحو تبني مفاهيم الطاقات المتجددة (تعزيز التحول نحو الاقتصاد البديل للاقتصاد الطاقوي التقليدي والبحث عن مصادر جديدة وبديلة للطاقة كالطاقة الشمسية والهوائية والعضوية والحرارية باعتبارها طاقات دائمة غير قابلة للزوال³²)، والتخلص بذلك من اقتصاد الربع المني على عائدات البترول والغاز، هذا إلى جانب أنها في مرحلة جديدة تشكل فيها سوق إقليمية للطاقة المتجددة تجمع بين شمال إفريقيا وأوروبا، لاحتوز فيها الجزائر نفس المكانة الذي شغلته في سوق المحروقات³³.

6- اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال

وضع قانون الاستثمار الجديد³⁴ مجموعة من الآليات والميكانيزمات لتشجيع الاستثمار في مجموعة النشاطات، من بينها اقتصاد المعرفة، وكذا تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

1-6 اقتصاد المعرفة

يجمع أغلب الاقتصاديين المعاصرين على الدور الكبير الذي لعبته المعرفة الإنسانية في تقدم الأمم وبناء تاريخ الشعوب، ففي ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة من ثورة معرفية وتكنولوجية، أظهرت مجتمع جديد يعتمد اعتمادا كبيرا على المعرفة وتكنولوجيا الرقمية، وهو ما تم بتسميات مختلفة مثل (مجتمع المعرفة، مجتمع المعلومات، المجتمع الرقمي)³⁵.

وبناء على ذلك أصبحت هناك ضرورة لإعادة النظر والتفكير في أهداف التنمية الشاملة، على نحو يجعل من المعرفة والابتكار على رأس الاستراتيجيات التنموية للدول، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة إلى إحداث تغيير جذري في سياستها الاقتصادية، من خلال تطبيقه النموذج جديد قائم على المعرفة وتشجيع المنافسة والابتكار، وإحداث قطيعة مع الأساليب الماضية التي تعتمد على عائدات اقتصاد الربع، وتدارك المسار التطور الاقتصادي العالمي في القرن الواحد والعشرين، من

³¹ - شعباني لطفي، موفق سهام، رحال نصر، التجربة الجزائرية في مجال ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة (دراسة تحليلية للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، مجلد 02، العدد 02 جويلية 2019، ص 97.

³² - مخلفي أمينة، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد 09، سنة 2011، ص 221.

³³ - قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع السابق.

³⁴ - قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع نفسه.

³⁵ - حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، 2012-2013، ص 1.

خلال تغيير نموذج التنمية لن يكون على ضوء رؤية استشرافية وإجراءات واليات ملموسة وواقعية، تقوم على دراسة معمقة وتشخيص دقيق لواقع الاقتصاد³⁶.

هذا ويعتبر مجال اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال من المجالات الجديدة المكرسة في إطار قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار كمجالات حيوية للاستثمار فيها، وتتجلى هذه فوائد هذا القطاع فيما يلي:

● يرفع اقتصاد المعرفة قيمة الأصول غير الملموسة بزيادة (قيمة الأفكار، العلامات التجارية، براءات الاختراع).

● يسمح اقتصاد المعرفة بتنامي العائد الاستثماري.

● يساهم اقتصاد المعرفة في تحسين الأداء والرفع من الإنتاجية وتخفيض كبير لحجم تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته، باستخدام أساليب تقنية.

● يساهم اقتصاد المعرفة في زيادة الناتج المحلي والدخل القومي، ويسمح بتوفير فرص عمل جديدة.³⁷

وتسهر الدولة الجزائرية على سن تشريعات تشجع هذا النوع من الاستثمارات، من خلال خلق إطار قانوني مرن يسمح بتجسيد هذا النوع من الاستثمار، وتعزيز الضمانات القانونية.

ثانيا: إيلاء بعض المناطق أهمية خاصة (نظام المناطق).

أدخل المشرع الجزائري نظاما جديدا أسماه بنظام المناطق إلى دائرة الأنظمة التحفيزية القابلة للاستفادة من المزايا وفق شروط وضوابط حددتها المادتين 24 و 28 من القانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار³⁸ كنموذج جديد للاستثمار في الجزائر بموجب الفقرة الثانية من المادة 24 من القانون رقم 18-22:

" يمكن أن تستفيد الاستثمارات بمفهوم المادة 04 من هذا القانون بناء على طلب من المستثمر، من أحد الأنظمة التحفيزية المذكورة أدناه:

- النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، ويدعى في صلب النص "نظام القطاعات".

- النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، ويدعى في صلب النص "نظام المناطق".

³⁶- عادل قرقاد، ربيع عيساني، دراسة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وفقا لأهم مؤشرات منهجية تقييم المعرفة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 05، 2022 ص 540.

³⁷- أحمد علي الحاج محمد، اقتصاد المعرفة واقتصاد تطويرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 214، ص 107-110، نقلا عن بوقوم محمد، كتيبة زليخة، آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة: قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني العشرون، ديسمبر 2017، ص 126-127.

³⁸- أنظر المادتين 24 و 28 من قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع السابق.

والحقيقة أن الأسباب التي دفعت السلطات العمومية في إرساء هذه الآلية هي الآثار السلبية التي خلفتها تراكيمات الممارسات الإدارية منذ الاستقلال، وفشل الدولة في تحقيق تنمية متوازنة المشاكل السياسية والاستقرار الأمني غياب الرؤية الاستراتيجية وسعت من حجم المعاناة في التنمية ما أفرز تفاوتاً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق الوطن،
تم التطرق لهذا المصطلح من خلال تسمية مناطق الظل³⁹، أين ظهر هذا المصطلح خلال لقاء الحكومة الولاية الحكومة بتاريخ 16 و17 فيفري 2020، أين تم عرض تحقيقاً بعنوان "معاناة مناطق الظل" من إنجاز التلفزيون الجزائري يطلب من رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون، والذي أظهر المعاناة التي يعيشها قاطنو المناطق المعزولة والنائية والمهمشة والمحرومة من التنمية⁴⁰،
وبعد هذا الاجتماع تم الشروع في إحصاء مناطق الظل من أجل ضبط خارطة دقيقة لمناطق الظل مع ضرورة تقييم دقيق للاحتياجات ذات الأولوية وقد عقد أول اجتماع للحكومة بتاريخ 16 فيفري 2020، الذي خص لدراسة معاناة مناطق الظل⁴¹، بمعنى أن الجزائر تعرف صنفين من المناطق (مجال التطور في المجالات الاجتماعية والاقتصادية) وهي:

- مناطق تتوفر على مرافق اقتصادية واجتماعية ذات التطور المقبول.
 - مناطق تفتقر بنسب متفاوتة للمرافق، أي مناطق تعرف بالمدن الكبرى في الجزائر ومناطق مهمشة ومغفية عن التنمية بمختلف معاييرها، الأمر الذي يتطلب إعادة توجيه الاستثمارات إليها بالدرجة الأولى لمحاولة إقحامها في مسارات التنمية الوطنية الشاملة وتقريبها من باقي المدن الكبرى المتطورة.
- ولضبط المناطق المعنية بأولوية الاستفادة من التحفيزات والمزايا، صدر المرسوم التنفيذي رقم 301-22 المتعلق بتحديد قائمة المناطق التي توليها الدولة خاصة في مجال الاستثمار⁴²، في كل من المناطق التالية:

³⁹- يمكن تعريف مناطق الظل على أنها البلديات والقرى والأرياف الموجودة خارج التصنيف من الأساس، تتقاطع فيها مشاكل غياب الأساسيات والنقص الواضح في التغطية الكهربائية والغاز وغياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، وانعدام الرعاية الصحية، إضافة إلى بعد مراكز التعليم وغياب شبه تام لوسائل الترفيه، نقلاً عن مقال لعطاف قدادة (22 أكتوبر 2020)، مناطق الظل في الجزائر-تنظيم إجراءات تبون لإخراجها من التهميش.

<https://elhiwar.dz/opinion> تم الإطلاع عليه يوم 2023/06/18، الساعة 20:09.

⁴⁰- مسي بن فردي (01 أبريل 2020)، مناطق الظل التوجه الحكومي الجديد

<https://www.independentarabia.com> تم الإطلاع عليه يوم 2023.22:10/07/05

⁴¹- حدوش وردة، بسمة سامي، ماهية مناطق الظل وقراءة في البرنامج لاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، سنة 2020، ص 10.

⁴²- مرسوم تنفيذي رقم 301-22 مؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 60 صادر في 12 سبتمبر 2022.

-الهضاب العليا والجنوب.

-الجنوب الكبير.

-المناطق التي تتطلب مراقبة خاصة من الدولة.

-المناطق التي تمتلك إمكانيات للموارد الطبيعية قابلة للتثمين.

وقد شملت المناطق المعنية بالتحفيزات جل إقليم الوطن، وتطبيقا للملاحق المرفقة بالمرسوم التنفيذي 22-301 رقم 2 و3 فقد تم إعطاء وبدقة المناطق " الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب"، وهو ما يعكس وجود معطيات دقيقة حول المناطق التي تشهد ضعف وتأخر في التنمية اقتصادية.

الملحق الأول:

تضمن الملحق الأول قائمة الولايات المدرجة ضمن كل من الهضاب العليا والجنوب الكبير:

1- بعنوان ولايات الجنوب الكبير

تستفيد جميع بلديات ولايات الجنوب الكبير المشار إليها أدناه من مزايا الاستثمار المقررة بموجب قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار.⁴³

جانت	اليزي	تندوف	ادرار	برج باجي مختار
تامنغست	تيميمون	جانت	ان قزام	ان صالح

2- بعنوان ولايات الجنوب

تعد جميع بلديات ولايات الجنوب المشار إليها أدناه مؤهلة للاستفادة من مزايا الاستثمار المقررة بموجب قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار.⁴⁴

الوادي	ورقلة	غرداية	بشار	أولاد جلال
بسكرة	المغير	المنيعه	بني عباس	توقرت
الأغواط				

3- بعنوان ولايات الهضاب العليا

⁴³ قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع السابق.

⁴⁴ قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع نفسه.

تعد جميع بلديات ولايات الهضاب العليا المشار إليها أدناه مؤهلة للاستفادة من مزايا الاستثمار المقررة بموجب قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار⁴⁵.

باتنة	النعامة	الجللفة،	سعيدة
خنشلة	البيض	المهيلة	تبسة
تيارت			

تستفيد بعض من بلديات الهضاب العليا المشار إليها أدناه من مزايا الاستثمار المقررة بموجب قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار⁴⁶.

سطيف	المدينة	أم البواقي	تلمسان	برج بوعربريج
سيدي بلعباس	البويرة	سوق أهراس	تيسمسيلت	ميلة

الملحق الثاني:

تضمن الملحق الثاني قائمة الولايات التي يتعين مرافقتها من الدولة:

عنابة	سكيكدة	سوق أهراس	سطيف	عين الدفلى	جيجل	البلدية	تيزازة	تلمسان
الطارف	قسنطينة	أم البواقي	البويرة	معسكر	تيزي وزو	الشلف،	عين تموشنت	مستغانم
بجاية	برج بوعربريج	قالمة	ميلة	سيدي بلعباس	بومرداس	المدينة	تيسمسيلت	غليزان

⁴⁵ - قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع نفسه.

⁴⁶ - قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع نفسه.

المجلد: 11	العدد: 01	السنة: جانفي 2025 م- رجب 1446 هـ	ص: 290 - 306
تستفيد بعض من بلديات الولايات المشار إليها أدناه من مزايا الاستثمار المقررة بموجب قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار ⁴⁷ .			

الملحق الثالث:

تضمن الملحق الثالث قائمة الولايات تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين:

1- بالنسبة الموارد المعدنية:

تتوفر بعض من بلديات الولايات (58) على المواد الطبيعية القابلة للتثمين من طرف الدولة.

ثالثا: تفضيل الاستثمارات الهيكلية (نظام الاستثمارات الهيكلية).

أوسم المشرع الجزائري النظام التحفيزي بالاستثمارات ذات الطابع المهيكل في نص المادة 24 من قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار⁴⁸. ويقصد المشرع الجزائري هذا النوع بالاستثمارات التي تستهدف:

- خلق الثروة للدولة الجزائرية.
 - استحداث مناصب الشغل.
 - تحقيق التنمية المستدامة من خلال ممارسة النشاط الاقتصادي.
 - تحسين القدرات المالية الدولة الجزائرية وجذبها للعملة الصعبة.
- فالغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو الإسهام في توفير الأموال للدولة خارج قطاع المحروقات، من خلال التركيز على الاستثمارات المنتجة، وكذا الاستثمارات التي من شأنها مساعدة الدولة على التقليل من مشكلة البطالة كأولوية وطنية.
- كما يستهدف من هذا النظام الجديد العمل على تعميم التنمية الاقتصادية لتشمل كل المناطق في الجزائر، مع التركيز على المناطق التي تفتقر لمؤشرات التنمية الاقتصادية.
- ويندرج هذا التحول الذي تعرفه الدولة الجزائرية في إطار إستراتيجية وطنية لردم الفجوة الاقتصادية القائمة بين بعض المناطق في الجزائر على حساب بعض المناطق الأخرى.
- هذا وقد تم التفصيل في المعايير المعتمدة في تصنيف الاستثمارات التي تدخل في هذا المعنى المذكور أعلاه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-302، من حيث التأكيد بدقة أن هذا النوع من الاستثمارات يستهدف من خلاله التوجه نحو الأسواق الدولية.
- فالمنتظر من الاستثمارات الهيكلية الواردة في القانون رقم 22-18 هو ضرورة تتبع أسس نهج اقتصادي يرتكز على التوجه نحو الأسواق العالمية، أي تعزيز الاستثمار الموجه نحو التصدير.

⁴⁷ - قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع نفسه.

⁴⁸ - انظر المادة 24 من القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، المرجع السابق.

ويتطلب تجسيد المقاربة الاقتصادية الجديدة بضرورة توجيه المستثمرين وتشجيعهم على تصدير منتجاتهم للخارج، وهو المقصود بالعبارة المستعملة في المادة 15 من المرسوم المذكور أعلاه في مصطلح إحلال الواردات والتنويع الصادرات.

ولأن سياسة الدولة الجزائرية الاقتصادية حاليا كلها تتوجه إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، واعتماد نهج تقسيم الصادرات إلى المحروقات وخارج المحروقات، الأمر الذي من شأنه القضاء على التبعية نحو الخارج في استيراد منتجات يمكن إنتاجها محليا وتصديرها، والتي لطالما كان آمالاً مزت لم تتحقق نتائجها منذ سنوات، بحكم أن الصادرات هي قاطرة لا يمكن تجاوزها بالنسبة أي دولة باعتبارها مصدر لثراء أي بلد على خلاف الاستيراد الذي يعبر على فقر أي بلد.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثية، يتضح جليا من خلال دراستنا للموضوع التوجه الجديد من قبل السلطات الجزائرية في تنظيمها لقطاع الاستثمار، من خلال اقراره لأنظمة تحفيزية بموجب القانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، والتي حظيت فيها بعض القطاعات والمناطق بأولوية قصوى لدى السلطات العمومية، حيث خصت بنظام تحفيزي خاص يستهدف من خلاله خلق ثروة وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وجعل كل أقاليم الوطن تسهم في تحقيق التنمية.

وبهدف احداث توازن اقتصادي بين كل اقاليم الوطن وردم الفجوة بينها، خصت المناطق النائية والمهمشة بحصة الأسد من المزايا والتحفيزات في القانون الجديد، من خلال إقرار نظام استثماري يراعي إمكانيات كل إقليم.

ولتعزيز قدرات الدولة الجزائرية في مجال التصدير، وضعت السلطات الجزائرية نظام تحفيزي خاص بالاستثمارات المهيكل ذات القدرة العالية، وذلك بهدف خلق الثروة وتحسين قدرات الدولة الجزائرية ماليا (العملة الصعبة)، واستحداث مناصب شغل.

بناء على ما سبق توصلنا لجملة من النتائج وهي:

- تضمن القانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار مفاهيم وأنظمة وآليات تحفيزية جديدة، تعكس توجه الدولة الجزائرية نحو إرساء معالم لاقتصاد متوازن.
- جاءت الإصلاحات المتضمنة في قانون الاستثمار جاءت لتصحيح اختلالات النصوص السابقة، وتسمح بذلك من استغلال الهيئات المتدخلة في العملية الاستثمارية للإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الدولة الجزائرية.
- تعكس السرعة التي أصدرت بها السلطة التنفيذية المراسيم التطبيقية الخاص بقانون الاستثمار نيتها في بعث الحركة الاقتصادية من خلال خلق مناخ وبيئة ملائمة للاستثمار.

– يستهدف من الإصلاحات العميقة المحدثّة على الجهاز المؤسّساتي المكلف بالاستثمار، ومنحه صلاحيات واسعة في تنظيم الاستثمار وضبط العقار الاقتصادي حل إشكال التضخم المؤسّساتي المكلف بالاستثمار والتقليل من تداخل مراكز اتخاذ القرار.

بناء على ما سبق يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

- التقليل من تعديل قوانين الاستثمار سواء بالأوامر أو بقوانين المالية لضمان الاستقرار والأمن القانوني الذي يشكل أهم مرتكزات البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي.
- استحداث وكالة وطنية تتولى مهام متابعة عملية رقمنة قطاع الاستثمار، ومرافقة الأجهزة الرقمية المستحدثة (المنصة الرقمية للاستثمار)، والعمل على وضع بنك معلومات مساعد على رسم السياسة الاستثمارية في الجزائر. تسريع عملية رقمنة قطاع الاستثمار.
- تسهيل حصول المستثمرين على القروض البنكية من خلال إصلاح عميق على المنظومة المالية والبنكية، وجعلها تستجيب لمتطلبات الأحكام الواردة في قانون الاستثمار الجديد.
- منح الإمكانات اللازمة للهيئات المتدخلة في العملية الاستثمارية (المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)، حتى يتسنى لها مرافقة المستثمرين خلال كل العملية الاستثمارية، من إيداع الملف الإداري على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر إلى غاية الحصول على الاقتصادي وتجسيد المشروع الاستثماري.
- إقامة شراكة بين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والمؤسسات الجامعية لدراسة السبل الكفيلة بتفعيل الحركية الاقتصادية، من خلال تنظيم ملتقيات وإيام دراسية مع إدارات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حول الإشكالات التي يعرفها قطاع الاستثمار في الجزائر.

المراجع:

الدستور

-الدستور الجزائري لسنة 2020 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2020، جريدة رسمية عدد 82.

القوانين:

- قانون رقم 01-11 مؤرخ في 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الجريدة الرسمية عدد 10 صادر في 2001.
- قانون رقم 14-05 المؤرخ في 24 فبراير سنة 2014 يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية عدد 18 مؤرخة في 30 مارس 2014.
- قانون رقم 08-16 مؤرخ في 08 غشت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية عدد 46، صادر في 10 غشت 2008.
- قانون رقم 10-03 مؤرخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة، الجريدة الرسمية عدد 46 صادر في 18 أوت 2010.

المجلد: 11	العدد: 01	السنة: جانفي 2025 م- رجب 1446 هـ	ص: 290 - 306
- قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50 صادر في 28 يونيو سنة 2022.			
- قانون رقم 22-14 مؤرخ في 3 يوليو سنة 2022، الجريدة الرسمية عدد 48 صادر بتاريخ 17 يوليو 2022.			
- قانون رقم 23-17 مؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2023، يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأمالك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 73 صادر في 16 نوفمبر سنة 2023.			
-البراسيم التنفيذية:			
-مرسوم تنفيذي رقم 22-301 مؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 60 صادر في 12 سبتمبر 2022.			
الكتب :			
- حسان نوفل، التحكيم في منازعات الاستثمار، ب/ط، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2010،			
- عيروط محند واعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، ب/ط، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.			
- أحمد علي الحاج مُجَد، اقتصاد المعرفة واقتصاد تطويرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، دون سنة نشر.			
أطروحات الدكتوراه:			
-مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.			
-بن الحاج زهية، ضبط قطاع المناجم في الجزائر، رسالة لنيل دكتوراه الطور الثالث ل م د في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2021.			
-جيلالي بلحاج، عقد الامتياز الفلاحي في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم القانون، جامعة مولود معمري 2021.			
رسائل الماجستير:			
-سايج بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2007.			
-حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، 2012-2013.			
المقالات:			
-بوصالح سفيان، بوثلجة عبدالناصر، دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الرابع، ص 2007.			

المجلد: 11	العدد: 01	السنة: جانفي 2025 م- رجب 1446 هـ	ص: 290 - 306
- مخلفي امينة، النفط والطاقت البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد09، سنة 2011.			
- بطاهر على، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.			
- ساعو باية، القطاع الصناعي: المشاكل والحلول، مجلة معارف السنة الثانية عشر، العدد12 جوان 2017.			
- بوقوم محمد، كنبدة زليخة، آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة: قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني العشرون، ديسمبر 2017.			
- مراد إسماعيل، رديف مصطفى، الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات على المستوى الدولي والمحلي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد04 العدد الأول، سنة 2018،			
- حدوش وردة، بسة سامي، ماهية مناطق الظل وقراءة في البرنامج لاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد الخاص 01، سنة 2020.			
- عادل قرقاد، ربيع عيساني، دراسة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وفقا لأهم مؤشرات منهجية تقييم المعرفة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 05، 2022.			
- مواعي بحرية، تواتي خديجة، نشاط الصيد فرصة للاستثمار وإحداث تنمية محلية-ولاية مستغانم نموذجاً-، مجلة اقتصاديات شمالا إفريقيا، مجلد عدد18، سنة 2022.			
- الكاهنة ارزيل، نظرة حول قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 02، سنة 2022.			
مداخلات:			
- بوغريوة ربيع، مداخله بعنوان، "أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"،			
الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، يومي 24 و25 ماي 2017.			